2001/01/06-0001a-4

المركز العربي للمعلومات

4/51-5
87663

الزمن ٢ صفحات
٦-١-١٩٩٢

(١)

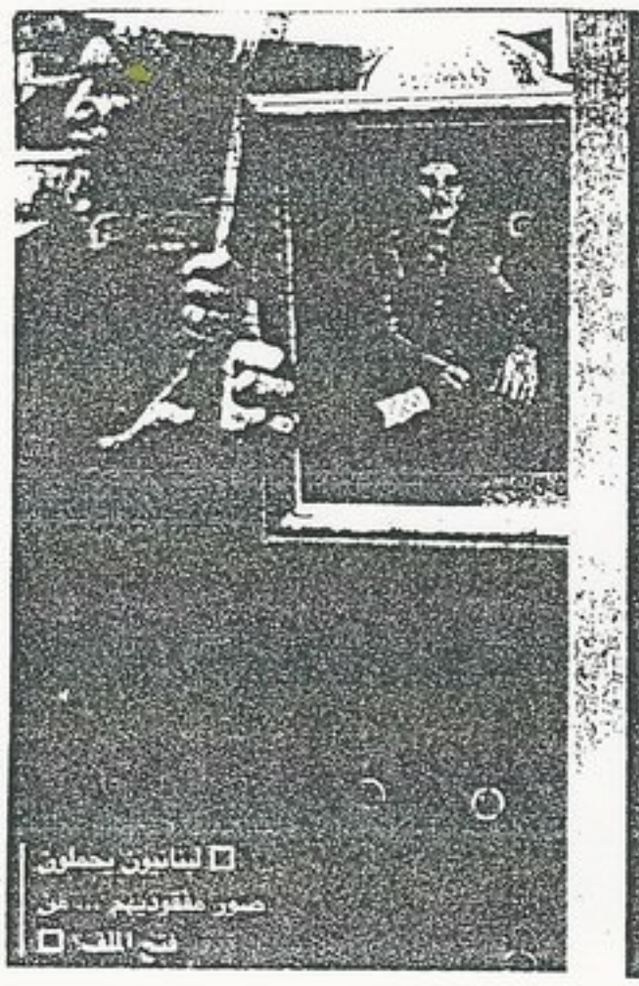

لماذا فتح لبنان ملف 17 ألف مفقود؟

تسييس القضية ... جريمة

بيروت ـ عصمت طوقان

قضية المفقودين في الحرب اللبنانية مأساة قائمة بحد ذاتها. أكثر من 17 ألف شاب وشابة فقدوا أو اختفوا منذ اندلاع الاضطرابات العام 1975 وحتى العام 1990. ولم يعثر لهم على أثر. وهذا ترك جرحا لم يستطع قانون العفو العام عن جرائم الحرب الذي صدر العام 1991 التخفيف من نزيفه.

هذه المأساة تفجرت من جديد قبيل الأعياد الأخيرة وأخذت منحيين اثنين: مطالبات مسيحية بمعرفة مصير الموقوفين في السجون السورية، قابلتها مطالبات إسلامية بمعرفة مصير المفقودين لدى الميليشيات المسيحية.

وهكذا تلبدت أجواء لبنان فجأة بكل ذكريات الحرب والأشباح، وامتدت هذه الأجواء إلى مجلس الوزراء اللبناني حيث حدث تباين بين رئيسي الجمهورية والحكومة حول كيفية التعاطي مع هذا الملف الشائك.

«الزمن» طرحت هذه القضية على كل من وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين منذ العام 1982 التي كان لها دور عملي وعقلاني في تقنين مطالب أهالي المخطوفين ونزع الغرائز الطائفية منها، وعلى دوري شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار وكذلك على جوزيف توتنجي وتوفيق الهندي، وهما مسؤولان بارزان في الميليشيات المسيحية.■

ملف المخطوفين لم يغلق كي يفتح

وداد حلواني

(رئيسة لجنة أهالي المخطوفين)

• بصفتك رئيسة لجنة أهالي المخطوفين، وقد أقفل ملف زوجك المفقود، عدنان حلواني، بإقامة مجلس عزاء له، رحمه الله، في رأيك ما الهدف من فتح ملف المفقودين اليوم، وهل تشكيل لجنة لدراسة كل حالة للمفقودين ستعيد لأهاليهم راحة البال؟

ـ أولاً، الملف لم يغلق كي يفتح على رغم نتائج التحقيق في 25 (يوليو ـ تموز) العام 2000 التي أصدرتها لجنة التحقيق الرسمية التي شكلها الرئيس سليم الحص لأن الوفاة لم تعلن رسمياً. فهناك 2046 مفقوداً تقدم أهلهم باستمارات التقصي والتحري عنهم. فالإعلان الرسمي لم يحص منهم سوى 216 عند إسرائيل و168 في السجون السورية، أما الباقون فهم غير مشمولين بنتائج القرار.

إننا كلجنة تقدمنا من رئيس الجمهورية بمطالب وقد وعدنا بتحقيقها وهي:

1 ـ الإعلان عن المفقودين رسمياً.

2 ـ عندما يريد أهالي المفقودين الاستحصال على ورقة وفاة للمخطوف، فيجب أن يعطى تاريخ الوفاة للكل بنفس تاريخ صدور القانون وليس أن يتوفوا كل واحد على ذوقهم، لكي لا يكون هناك تمييز. فالقضية كبيرة وهم يعتبرون قتلى وليسوا أمواتاً، بمعنى الموت الطبيعي.

3 ـ الرعاية الاجتماعية لأهالي المخطوفين وهذا لا يقتصر فقط على التعويض المادي بل يشمل التسهيلات الاجتماعية.

4 ـ إعلان يوم 13 (أبريل ـ نيسان) من كل سنة يوماً وطنياً للذكرى وإقامة نصب تذكاري يرمز إلى ضحايا الحرب وليس المفقودين فقط.

وإذا ما تبنت كل فئات المجتمع هذه المطالب، نكون فعلاً جادين بتأسيس سلم حقيقي.

• جنوب أفريقيا، وبعد سقوط العنصرية، شكلت لجنة مكاشفة ومصالحة، في رأيك هل هناك عائق في لبنان لعدم تشكيل هكذا لجنة لحل مشكلات المفقودين والمخطوفين؟

ـ نتمنى أن تشكل لجان على غرار جنوب افريقيا. وكما نتصور فإن جنوب افريقيا ليست أكثر ديموقراطية من لبنان. فالصراع اللبناني صراع مذهبي طائفي، أما في جنوب افريقيا فالصراع عنصري. ومع ذلك استطاعوا من خلال اللجان أن يحققوا مصالحة في البلاد وواجهوا بين أهالي الضحايا والمجرمين، فاعترف كل مجرم أمام أهل الضحية بارتكابه الجريمة. بهذه الطريقة، تم الغفران والتسامح لأنه بدون معرفة الحقيقة لن يحصل ذلك. بعد هذا وعلى أثر اللجان في جنوب افريقيا، صدر العفو العام وليس قبل ذلك. وهذه مسألة أساسية. إن

٤/٥١
المفقودين

2001-06-0001b-ar

المركز العربي للمعلو

(٢)

تشكيل لجان على غرار جنوب افريقيا ليس بالأمر الصعب، على رغم الاسراع بإصدار العفو العام سنة 1991. لكن لا مانع من تعديل هذا القانون إذا كانت هناك نية فعلاً للسعي إلى المصالحة الفعلية لنصنع وطناً حقيقياً ومسالماً.

• قوى حزبية سياسية تقول بأن تحريك أهالي المفقودين بالتظاهر ما هي إلا إشعال لفتيل الفتنة الطائفية بين اللبنانيين، فما رأيك؟

ـ نحن نشجب ونستنكر الذي حصل على الساحة (التظاهرات) ونعتبره عملية تسييس لقضية انسانية بامتياز. فلا يجوز تسييس هذه القضية ولا يجوز المتاجرة بمشاعر الناس وبأحزانهم وبعواطفهم من أجل غاية سياسية. وبعد الانتهاء من الغاية السياسية تنسحب هذه القوى الهدامة لتتخلى عنهم.

خلاصة القول إن تسييس قضية المفقودين جرم. وهذه الجريمة لا تسقط بمجرد مرور الزمن، حتى قانون العفو الذي صدر العام 1991 لنا اعتراضاتنا عليه لأنه استثنى من قانون العفو الجرائم المستمرة والمتمادية، لأنها ما زالت كذلك. فالمطلوب الآن ليس تعليق المشانق لمن ارتكب جرائم الحرب، بل الحد الأدنى من الإدانة لهؤلاء الناس. حتى إذا ما حصلت هزة جديدة في البلاد، لا سمح الله، فلا نسلك الطريق نفسه ولا نرتكب الأخطاء نفسها، بل نأخذ العبر من دون استثناء.

نعيد ونكرر بأن الملف لم يغلق بل يستكمل، وأنا بصفتي رئيسة لجنة أهالي المخطوفين كزوجة مخطوف، أطالب بأن يؤخذ هذا الملف بشيء من الشفافية والمسؤولية بعيداً عن المهاترات والطائفية والمذهبية. إن هذه القضية تحتاج لشفافية مطلقة، ونحن نعرف أن هذه مهمة صعبة، لأن المجرم الذي شارك في تدمير بلد وقتل الناس هو ذاته المسؤول عن السلم اليوم.

ولكن، آن لهذه القضية التي تجرجر من عهد إلى عهد، ومن حكومة إلى حكومة ومن رئيس جمهورية إلى رئيس جمهورية أن تقترب من نهايتها بملامسة الحقيقة العادلة.■

نوري شمعون

(رئيس حزب الوطنيين الأحرار)

الحل الشامل بيد سورية

• ما معلوماتكم حول ملف قضية المفقودين؟

ـ أولاً: السوريون هم الذين فتحوا الملف عندما أفرجوا عن بعض الموقوفين. فالموضوع لا يجب التعاطي معه جزافاً، لأن هناك الكثيرين منهم لديهم أدلة وثوابت بأن لديهم أولاداً وأقارب موقوفين ولم تفرج عنهم السلطات السورية. الحل الكلي لهذه القضية بيد سورية.

وهنا أود أن أقول إن الغريب في الأمر هو أن قادة ميليشيات أمس هم وزراء ونواب اليوم، وعلى رأسهم رئيس مجلس النواب نبيه بري. إذاً كيف تحرك القضية بهذا الشكل؟ من الواضح بأن الحكومة هي وراء تظاهرة أهالي المخطوفين. وهذا لعب بالنار. ونود أن نشير بأن هؤلاء الأشخاص أيضاً يخدمون المصالح السورية، لماذا؟ لأن سورية هي التي صنعتهم، هي التي تقوم على حمايتهم. لذلك يقومون على خدمتها وذلك على حساب اللحمة الوطنية. هذا من جانب، أما من جانب آخر. فاتفاق الطائف أصدر قراراً باغلاق كل الملفات. كما أن حزب الأحرار أنهى أعماله الميليشياوية.

خلاصة القول أن تحريك هذه القضية ما هو إلا فتنة ولعبة لإسكات الأحرار والكتائب والباقين حتى يغلق ملف المفقودين في سورية نهائياً.■

20010106-0001C-2

المركز العربي للمعلو

(٢)

«فضة» وراء الخلط بين الموقوفين والمخطوفين

توفيق الهندي
(مستشار لشؤون التراث اللبناني)

• إلى أين يتجه، في رأيكم ملف المفقودين؟

ـ يجب الفصل ما بين الموقوفين في سورية والمخطوفين على الساحة اللبنانية. فهناك 17 ألف مخطوف أثناء الحرب اللبنانية، يعني هناك 17 ألف عائلة منكوبة، من كل الطوائف وكل المذاهب بلا استثناء. فليس هناك طرف لوحده منكوب. وهذه نتيجة الحرب المتعددة الأوجه التي نتج عنها هذه الكارثة الانسانية.

لذلك على الدولة الإعلان عن مصير هؤلاء المفقودين كي يغلق هذا الملف نهائيا. مع العلم أنه صعب على الدولة التفتيش عن مصير 17 الف مخطوف. ولكن المفروض أن تبذل الدولة قصارى جهدها للتوصل إلى نتيجة حاسمة لهذا الوجه الإنساني.

• إذاً أنتم مع فتح الملف ومع تشكيل لجنة لمتابعة قضية المخطوفين. لكن أين هم المخطوفون من قبل القوات اللبنانية وهل لديكم معلومات عنهم؟

ـ نحن قمنا بنقد ذاتي إيجابي ولكن هناك استغلالاً سياسياً يريد أن يطال طرفاً معيناً فقط بهذه القضية. هناك محاولة لزرع شقاق في صفوف اللبنانيين لقول إن المجتمع اللبناني غير قادر على لأم جروحه وعلى العيش المشترك. الهدف من هذا الأمر هوزرع الفتنة وتشويه صورة «القوات اللبنانية» فنحن من باب العلم والتوضيح والتذكير نقول إنه في يوم السبت الأسود المشؤوم ولم تكن القوات اللبنانية موجودة. نكرر أن من يقف وراء تحريك الملف على هذا الشكل يريد عدم الإفراج عن قضية المصالحة الوطنية الحقيقة والوفاق الوطني.

إن كل الأطراف اللبنانية شاركت في الخطف. حتى السوريون شاركوا بالخطف. ولا ننسى أهالي الدامور كيف شردتهم وخطفتهم القوات السورية وحتى المؤسسات الحكومية التي يترأس مجلسها رئيس ميليشيات شاركت أيضاً في الخطف.

لذلك، لماذا رمي اللوم على طرف دون آخر. هذا لا يصح، لأن كل الأطراف والأحزاب والأفراد اشتركت في الحرب من دون استثناء.

والآن، فإننا نسمع عن دعوات لتلقيد تجربة جنوب افريقيا في المصالحة. لكن من الصعب تحقيق هذه المحاولة طالما لم يفرج عن مسيرة الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية. فالحكومة ليست حكومة وفاق وطني. والمجلس النيابي نتج عن قانون وممارسات غير عادلة. وبالتالي غير متوازنة وغير وفاقية. أي أن كل أجهزة الدولة غير وفاقية.

ضمن هذا الإطار هناك فئات لا تريد تطبيق اتفاق الطائف لأنها تتضرر من تطبيقه. فتخلق إثارة طائفية وفتنة لأنها تشعر أن دورها تقلص ... ولكن هؤلاء الذين يلعبون هذا الدور لن يجنوا شيئاً لأنهم هامشيون.■

الدولة حركت الموضوع وعليها تحمل المسؤولية

جوزيف توتنجي
(المسؤول الإعلامي في تيار بشير الجميل)

• هل تعتقدون أن ملف المفقودين فتح الآن ولن يغلق بسهولة؟

ـ ملف المفقودين مفتوح منذ وقت طويل. كيف يغلق الملف ولم يعرف مصير المخطوفين؟ والدولة هي التي أثارت هذا الموضوع عندما طلبت من أهالي المخطوفين التوقيع على وفاة مخطوفيهم. الدولة حركت الموضوع من دون دراسة وعلم بمدى تأثير تحريك هذا الملف وهي التي تتحمل المسؤولية. خصوصاً أن الأهالي يؤكدون أنهم شاهدوا أولادهم منذ فترة ليست بالقصيرة في السجون السورية.

• هذا في ما يتعلق بالموقوفين في سورية، ولكن نحن نبحث في ملف المفقودين على كل الأراضي اللبنانية.

ـ أكيد هذان موضوعان منفصلان. نعلم تماماً أن المخطوف قد قتل في لحظة خطفه. كما أن القوات والاحرار والكتائب لهم مخطوفون أيضاً. فهذا الموضوع ليس من صالح أحد فتحه. فالمفقودون (76 ـ 77 ـ 78) قد افرجت عنهم الأحزاب عندما عادت الدولة.

• لكن ليس هناك قرار رسمي بالاعلان عن المخطوفين؟

ـ في القانون اللبناني، بعد عشر سنوات، يعتبر المفقود في عداد الأموات. ولكن المفقودين في سنة 1990 و2000، الدولة مسؤولة عنهم لأنها هي المسؤولة عن الأمن. أما في ما يتعلق بالمخطوفين في 75 ـ 78، فلا ننسى أنهم خطفوا في الحرب لاشك أن عند كل فريق أخطاء وتجاوزات ولكن أي جهة تعترف بأخطائها؟ ولا ننسى أيضاً انه كان هناك اغراب على الساحة اللبنانية. عليهم أيضاً أن يتحملوا نتيجة فقدان الأفراد.

• لو شكلت لجنة على غرار جنوب افريقيا، ألا تساعد في نظركم على خلق مناخ للمصالحة الوطنية والوفاق الوطني؟

ـ تماماً. على الدولة أن تحدد فترة زمنية، خلال ستة أشهر لتقديم استمارات لأهالي المخطوفين من جميع الأطراف، وتبدأ بمراجعة الأحزاب والهيئات. بعد ذلك تعلن نتائج مراجعاتها وتعتبر هؤلاء المفقودين شهداء الوطن.

إلى جانب تحقيق مطالب أهالي المخطوفين والتعويض عليهم كما فعلت وعوضت على المهجرين.

أما عن المصالحة الوطنية، فليس هناك أي مبادرة للمصالحة الوطنية. ليس المهم أن يتصالح زعيم وزعيم. المصالحة تكون ما بين الأفراد. 70 في المئة من اللبنانيين يريدون المصالحة، ولكن 30 في المئة لا يصح تجاهلهم لأنهم يشكلون قوة ضاغطة، والمجروح لا أحد يعوض له عن جروحه.■